

ارتفاع معدل بطالة الكويتيين من 6 في المئة عام 2023 إلى 6.6 % خلال 2024

"النشال" : تأخر الإصلاح الاقتصادي يجعل الكويت تخسر وقتا ثمينا ترتفع معه تكاليفه وتخفض فرص نجاحه

ارتفاع العجز المقدر للموازنة القادمة إلى 6.307 مليارات دينار مقارنة بعجز السنة المالية الحالية البالغ 5.636 مليارات

638.6 مليون دينار صافي أرباح بنك الكويت الوطني بارتفاع مقداره 50.2 مليون

النصيب الأكبر للمستثمر المحلي في بورصة الكويت وإقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول الخليج يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس

بمناسبة 5.8 % مقارنة بمستواها في نهاية عام 2023. وحققت محفظة قروض وسلف شاملا التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا بلغت نسبتته 6.4 % وقيمته 1.427 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 23.708 مليار دينار كويتي (58.8 % من إجمالي الموجودات) مقابل 22.281 مليار دينار كويتي (59.2 % من إجمالي الموجودات) في عام 2023، وإذا استثنينا تأثير جميع بيانات بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي نجدها قد ارتفعت بنحو 5.2 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 2.423 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 7.4 %، لتصل إلى 35.181 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 32.758 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. وإذا استثنينا تأثير جميع نتائج بنك بوبيان، نجدها ارتفعت بنحو 5.9 % مقارنة بمستواها في نهاية عام 2023. وبلغت نسبة إجمالي المطوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2 % مقارنة بنحو 87.0 % في نهاية عام 2023.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات الربحية قد سجلت ارتفاعا مقارنة مع عام 2023، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى 15.0 % بعد أن كان يبلغ نحو 14.9 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى 78.6 % قياسا بنحو 76.0 %، وارتفع أيضا، مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى 1.64 % مقارنة بنحو 1.59 %.

وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) حيث بلغت نحو 69 فلس، مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية عام 2023 البالغة نحو 65 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 13.0 ضعف مقارنة بنحو 13.8 ضعف في عام 2023 (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 6.2 % مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم وبنسبة 0.2 % عن مستواها بنهاية 2023. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.8 مرة في نهاية الفترةين. وإعلان البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 25 % من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل 25 فلس كويتي للصف الثاني من عام 2024 (تم توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 % من القيمة الاسمية للسهم في نهاية النصف الأول من عام 2024، وبحقيقه عائداً نقدياً بنسبة 1.2 %) وتوزيع 5 % أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 2.8 % على سعر الإقبال في نهاية عام 2024 والبالغ 896 فلس للسهم الواحد.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 6866.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 9.9 نقطة ونسبته 1.5 % عن إقبال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 49.8 نقطة أي ما يعادل 7.8 % عن إقبال نهاية عام 2024.

توزيع التداولات المنفردة للبريد على 10 مؤشرات تداول خلال الأسبوع الفائت

الرمز	الاسم	الأسبوع الرابع 2025/01/28	الأسبوع الثالث 2025/01/24
1	عند أداء	10	16
2	عند أداء	12	12
3	عند أداء	1	1
4	عند أداء	1	59
5	عند أداء	1	1
6	عند أداء	1	1
7	عند أداء	1	1
8	عند أداء	1	1
9	عند أداء	1	1
10	عند أداء	1	1

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

الرمز	الاسم	الأسبوع الرابع 2025/01/28	الأسبوع الثالث 2025/01/24
1	عند أداء	10	16
2	عند أداء	12	12
3	عند أداء	1	1
4	عند أداء	1	59
5	عند أداء	1	1
6	عند أداء	1	1
7	عند أداء	1	1
8	عند أداء	1	1
9	عند أداء	1	1
10	عند أداء	1	1

على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسيته وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 60.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (53.4 % يناير 2024) و 58.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (53.2 % يناير 2024)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.041 مليار دينار كويتي في حين باع أسهما بقيمة 1.014 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته للوحيدون شراءً وبنحو 27.062 مليون دينار كويتي.

وتأتي أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 39.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (43.3 % يناير 2024) و 38.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (42.9 % يناير 2024)، وقد باع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 689.321 مليون دينار كويتي، بينما اشترى أسهما بقيمة 669.713 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 19.608 مليون دينار كويتي. وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (الحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (3.1 % يناير 2024) و 0.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (3.3 % يناير 2024)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 17.227 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهما بقيمة 11.213 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 6.014 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 0.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (0.4 % يناير 2024) و 0.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (0.4 % يناير 2024)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 15.171 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 13.731 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 1.441 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد بجزز الموازنة العامة أو تضخم من الخلل الهيكلي المالي، ولا تعالج خلل ميزان العمالة فليس فيها توجه لخلق فرص عمل مواطنة مستدامة، ولا تحسن من تركيبة السكان نوعاً وكماً. ومن مؤشرات الفشل ما نشرته الهيئة العامة للمعلومات المدنية الأسبوع الفائت وميكرو وهو أمر تشكر عليه، من ارتفاع معدل البطالة المواطنة من 6 % في عام 2023 إلى 6.6 % في عام 2024. وانخفاض عدد العمالة الباطلة في القطاع الخاص من 72.591 عاملاً في عام 2023، إلى 70.756 عاملاً في عام 2024، ما هو معاكس تماماً لمستهدفات الاقتصاد. فإن كانت الموازنة العامة مؤشراً حول مسار جهود الإصلاح، ومع واقع غياب كامل لرؤية أو برنامج حكومي، فهي حتماً مؤشراً سلبيًا، ومع ما يحدث من انحسار في إنتاج وأسعار النفط، يبدو أن تأخر الإصلاح يعني أن الكويت تخسر وقت ثمين ترتفع معه تكاليف الإصلاح وتخفض فرص نجاحه.

2. النفط والمالية العامة - يناير 2025

بانتهاه شهر يناير 2025 انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2024/2025، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير بنحو 80.7 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 10.7 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته 15.2 % عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يناير 2025 أدنى بنحو 4.4 % من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 9.1 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 89.8 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

مؤشر الشال لعدد 19 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الرمز	الاسم	الأسبوع الرابع 2025/01/28	الأسبوع الثالث 2025/01/24
1	عند أداء	10	16
2	عند أداء	12	12
3	عند أداء	1	1
4	عند أداء	1	59
5	عند أداء	1	1
6	عند أداء	1	1
7	عند أداء	1	1
8	عند أداء	1	1
9	عند أداء	1	1
10	عند أداء	1	1
11	عند أداء	1	1
12	عند أداء	1	1
13	عند أداء	1	1
14	عند أداء	1	1
15	عند أداء	1	1
16	عند أداء	1	1
17	عند أداء	1	1
18	عند أداء	1	1
19	عند أداء	1	1

مؤشر الشال لعدد 19 شركة مدرجة في بورصة الكويت

أرقام الموازنة الجديدة تفصح عن ثبات خواص هيكلها كطغيان الإنفاق الجاري وبلوغ كلفة الرواتب والأجور والدعومات 80 % من جملة النفقات

تركيب النفقات العامة لا تعالج هيمنة القطاع العام عالي التكلفة ضعيف الإنتاجية في تكوين الاقتصاد أو الخلل الإنتاجي

خلل ميزان العمالة بلا حل أيضاً لعدم توجه لخلق فرص عمل مواطنة مستدامة أو تحسين تركيبة السكان نوعاً وكماً

تناول تقرير الشال للاستشارات الاقتصادية الصادر أمس السبت، إلى موضوع إقرار مجلس الوزراء للموازنة العامة للسنة المالية 2025 - 2026، لافتاً إلى أن قراءة أرقام الموازنة القادمة تفصح عن ثبات خواص هيكلها، مثل طغيان الإنفاق الجاري بارتفاعه هامشياً، وبلوغ نفقات الرواتب والأجور وما في حكمها، أي الدعومات، نحو 80 % من جملة النفقات، وهبوط كلي في مستوى الإيرادات العامة، مع ارتفاع هامشي جداً في غير النفقة ضمنها، ومعها ارتفاع مستوى العجز الافتراضي.

وأشار التقرير إلى أن معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير 2025 بلغ نحو 80.7 دولار، وهو أعلى بنحو 10.7 دولارات للبرميل. وأفاد أيضاً بأن صافي أرباح بنك الكويت الوطني بلغ نحو 638.6 مليون دينار، بارتفاع مقداره 50.2 مليوناً.

وفما يلي نستعرض ماورد في التقرير بالتفصيل..

1 الموازنة العامة - 2026 / 2025

أقر مجلس الوزراء يوم الأحد الموافق 2 فبراير 2025 الموازنة العامة للسنة المالية 2025/2026، ويفترض أن تكون الموازنة نهائية وليست مشروع نقاش كما كان يحدث في الماضي، وعليه لن يؤثر أي نقاش حول مواثبات في تغيير أرقامها. بلغ إجمالي النفقات العامة فيها نحو 24.538 مليار دينار كويتي أو أدنى بنحو 17 مليون دينار كويتي عن مستواها للسنة المالية الحالية 2024/2025 التي قدرت مصروفاتها بنحو 24.555 مليار دينار كويتي، أي مستوى نفقات ثابتة للسنتين الماليتين ما يعني أن موازنة نفقاتها تآكلت، وبلغ إجمالي إيراداتها نحو 18.232 مليار دينار كويتي مقابل 18.919 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، أي بانخفاض حدود 687 مليون دينار كويتي أو نحو 3.6 % ضمنها انخفضت الإيرادات النفطية بنحو 929 مليون دينار كويتي، وارتفعت الإيرادات غير النفطية بنحو 242 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة الإنفاق الجاري من جملة النفقات العامة نحو 90.9 % مقابل نسبة بلغت 90.7 % للموازنة الحالية، أي ارتفع هامشياً.

الفرضيات التي اعتمدت لتقدير إيرادات الموازنة العامة 2025/2026 مقارنة للموازنة الحالية، مستوى إنتاج للنفط بحدود 2.500 مليون برميل يومياً، وسعر 68 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 2.548 مليون برميل يومياً و 70 دولار أمريكي للبرميل للسنة المالية الحالية. وعليه ارتفع العجز المقدر للموازنة القادمة إلى نحو 6.307 مليار دينار كويتي مقارنة بعجز مقدر للسنة المالية الحالية بحدود 5.636 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 6.6 %، وارتفع قليلاً سعر التعادل للموازنة من 89.8 دولار أمريكي إلى 90.5 دولار أمريكي.

قراءة في أرقام الموازنة القادمة تفصح عن ثبات خواص هيكلها، مثل طغيان الإنفاق الجاري بارتفاعه هامشياً، ومثل بلوغ نفقات الرواتب والأجور وما في حكمها، أي الدعومات، نحو 80 % من جملة النفقات، وهبوط كلي في مستوى الإيرادات العامة مع ارتفاع هامشي جداً في غير النفقة ضمنها ومعها ارتفاع مستوى العجز الافتراضي، ولو اسقطنا تأثير تركيبة النفقات العامة على اختلال الاقتصاد الهيكلي الأربعة، نخلص إلى أنها لا تعالج هيمنة القطاع العام عالي التكلفة ضعيف الإنتاجية في تكوين

عجز الموازنة العامة أو تضخم من الخلل الهيكلي المالي، ولا تعالج خلل ميزان العمالة فليس فيها توجه لخلق فرص عمل مواطنة مستدامة، ولا تحسن من تركيبة السكان نوعاً وكماً. ومن مؤشرات الفشل ما نشرته الهيئة العامة للمعلومات المدنية الأسبوع الفائت وميكرو وهو أمر تشكر عليه، من ارتفاع معدل البطالة المواطنة من 6 % في عام 2023 إلى 6.6 % في عام 2024. وانخفاض عدد العمالة الباطلة في القطاع الخاص من 72.591 عاملاً في عام 2023، إلى 70.756 عاملاً في عام 2024، ما هو معاكس تماماً لمستهدفات الاقتصاد. فإن كانت الموازنة العامة مؤشراً حول مسار جهود الإصلاح، ومع واقع غياب كامل لرؤية أو برنامج حكومي، فهي حتماً مؤشراً سلبيًا، ومع ما يحدث من انحسار في إنتاج وأسعار النفط، يبدو أن تأخر الإصلاح يعني أن الكويت تخسر وقت ثمين ترتفع معه تكاليف الإصلاح وتخفض فرص نجاحه.

2. النفط والمالية العامة - يناير 2025

بانتهاه شهر يناير 2025 انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2024/2025، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير بنحو 80.7 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 10.7 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته 15.2 % عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يناير 2025 أدنى بنحو 4.4 % من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 9.1 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 89.8 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

بافتراض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير بما قيمته 1.575 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويات الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة الحالية نحو 18.442 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.208 مليار دينار كويتي عن تلك المقررة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 16.234 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.684 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 21.126 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم بإعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.555 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2024/2025 عجزاً قيمته 3.429 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على وإيرادات النفط، خلال شهري فبراير ومارس 2025، وما يمكن أن يتحقق من وفر في المصروفات.

3. خصائص التداول في بورصة الكويت - يناير 2025

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي لشهر يناير 2025"، والمنشور